الأمم المتحدة

E/2025/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2024–2025

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيلَ طيّه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2024–2025.

020625 210525 25-07371 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2024-2025

موجز

يتناول هذا التقرير أبرز الإنجازات التي تحققت نتيجة عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2025/2024، والتي انصبَّ اهتمام اللجنة خلالها على خمسة مجالات تركيز استراتيجية وموضوعين شاملين لتعزيز النمو الاقتصادي، وتوطيد الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي، والنهوض بالتكامل الإقليمي، وتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتمثلت مجالات التركيز في: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ و (ب) التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ و (ج) تطوير البنية التحتية بما يشمل الطاقة؛ و (د) التكنولوجيا والابتكار والتوصيلية؛ و (هـ) تغيُّر المناخ والأمن الغذائي. وأما الموضوعان الشاملان فتمثّلا في البيانات والإحصاءات، والأبعاد الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك، شجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه التحديد التحوُّل الرقمي، ودعمت تحديثَ النظم الإحصائية واستخدام الأدوات الإحصائية المبتكرة، وعززت قدرة الحكومات في مجالات مثل إدارة القطاع العام، والتخطيط الإنمائي، وإدارة المخاطر.

أولاً – مقدّمة

1 – نما الاقتصاد الأفريقي بنسبة 3,4 في المائة في عام 2024، وهو ما يمثل تحسّنا طفيفا مقارنة بنسبة 3,3 في المائة المسجلة في عام 2023. ومع ذلك، ظلّ النمو من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دون نسبة 1 في المائة سنوياً، وهو ما يعكس الأداء الضعيف للاقتصادات الأفريقية. وكان مردُّ ذلك إلى مجموعة متتالية من الأزمات والظروف المناوئة، بما في ذلك التوترات الجغرافية السياسية، والتحديات المتعلقة بالمناخ، والأوضاع المالية العالمية الصعبة وارتفاع مستويات الدين. وأسهمت الضغوط التضخمية الكبيرة وانخفاض قيمة العملات في حدوث اختلال على مستوى الاقتصاد الكلي، الأمر الذي حدّ بقدر أكبر من النمو، في حين أدّى ارتفاع تكاليف الاقتراض وخدمة الدين إلى زيادة تقليص الاستثمار والحد من التوسع الاقتصادي.

2 – وما فتئ تزايُد تواتُر الظواهر المناخية واشتدادها يقوّضان البنية التحتية وسبل العيش، وهو ما يشكّل مخاطر كبيرة على الآفاق الاقتصادية للقارة. وبحلول عام 2024، كانت التوقعات تشير إلى أن ما يُقدّر بنحو 476 مليون شخص في أفريقيا، أي ما يعادل نصف سكانها تقريباً، يعيشون في فقر. ونظرا لمحدودية الفرص الاقتصادية داخل الأوطان، لا سيما بالنسبة للشباب، يسعى الكثيرون إلى البحث عن آفاق أفضل في الخارج.

3 – وقد حدّدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء من إعادة تنظيم برنامج عملها على النحو المبيّن في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام 2025، خمسة مجالات تركيز استراتيجية وموضوعين شاملين لعام 2024 وما بعده من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتوطيد الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي، والنهوض بالتكامل الإقليمي، وتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتمثلت مجالات التركيز في: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ و (ب) التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ و (ج) تطوير البنية التحتية بما يشمل الطاقة؛ و (د) التكنولوجيا والابتكار والتوصيلية؛ و (هـ) تغيُّر المناخ والأمن الغذائي. وأما الموضوعان الشاملان فتمثّلا في البيانات والإحصاءات، والأبعاد الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك، شجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه التحديد التحول الرقمي، ودعمت تحديث النظم الإحصائية واستخدام الأدوات الإحصائية المبتكرة، وعززت قدرة الحكومات في مجالات مثل إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي وإدارة المخاطر. وأدّت اللجنة أيضاً دوراً محورياً في الأعمال التحضيرية على نطاق أفريقيا لمؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2024، ويسّرت المداولات المتعلقة بإعلان الشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

ثانياً – النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 داخل المنطقة

4 – أدّت جهود الدعوة الرفيعة المستوى التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوراً حاسماً في تحديد مجرى المناقشات السياساتية العالمية والإقليمية. وقدّمت اللجنة عروضاً أمام وزراء المالية الأفارقة خلال اجتماعات رئيسية في أديس أبابا (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في تموز/يوليه 2024) وأبوجا (اجتماع التجمع الأفريقي في آب/أغسطس 2024) بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي والتعاون الضريبي الدولي. كما أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فرقةَ عمل مشتركةً بين الشُّعب لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، ركّز المؤتمر الثاني عشر المعنيّ بتغيُّر المناخ والتنمية في أفريقيا على استراتيجيات تمويل القدرة على تحمل تغيُّر المناخ، في حين دعت

الدورة الاستثنائية العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعنيّ بالبيئة إلى برامج معززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus) وسوق كربون أفريقية عالية النزاهة. وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ التي عُقدت في باكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع آليات تتعلق بالتمويل، والخسائر والأضرار، والتكيف، والتخفيف، وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا، وتجارة الكربون.

5 - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الفعاليات التي تهدف إلى الإسهام بمدخَلات أفريقية موحَّدة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ونظّمت المشاوراتِ الإقليمية الأفريقية للمؤتمر في أديس أبابا في يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والتي حضرها 240 مشاركاً يمثلون 31 بلداً. وفي إطار التحضير للاجتماع، أعدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورقة معلومات أساسية تقيّم التقدم المحرز والقضايا الناشئة. وناقش المشاركون الأولويات، وهو ما أسفر عن ورقة الموقف الأفريقي ووثيقة ختامية أسهمتا في مسودة الوثيقة الختامية العالمية.

6 - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في أديس أبابا في نيسان/أبريل 2024. وشملت نتائج المنتدى إعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعّال لحلول مستدامة ومرنة وابتكارية لتعزيز خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة (ECA/RFSD/2024/12)، حيث كان هذا الإعلان بمثابة الإسهام الجماعي لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في تموز/يوليه 2024، وفي مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل.

7 - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد وإصدار *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2024: تعزيز خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة - التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة وابتكارية*، وذلك تمشياً مع الموضوع والأهداف التي يركّز عليها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة لعام 2024. ويمكّن تقرير عام 2024 وضعَ السياسات والتخطيط القائمَيْن على الأدلة من أجل تحقيق هذه الأهداف، مع الإفادة عن النتائج في الاجتماعات الرئيسية، بما في ذلك خلال اجتماع جانبي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 والدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

8 - وأعدت اللجنة تقريرها الرئيسي وهو *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2024: الاستثمار في انتقال عادل ومستدام في أفريقيا* وأعلنت إصداره على هامش الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وفي ذلك التقرير، شدّدت اللجنة على ضرورة الاستثمار في انتقال عادل ومستدام لأفريقيا وحدّدت فرصاً سانحة لتحقيق قفزات متأتية من المرحلة المبكرة من مسار التنمية في القارة، والموارد الطبيعية الوفيرة، والتركيبة السكانية الفتية.

9 - وفي شباط/فبراير 2025 عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى الأعمال التجارية في أفريقيا، الذي عُقد بموازاة مع الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، حيث اجتمع القادة الأفارقة وواضعو السياسات وممثلو القطاع الخاص والمستثمرون والباحثون والشباب لاستكشاف دور التعليم والتكنولوجيا والابتكار في تحوُّل أفريقيا. وكان المنتدى بمثابة محفل لأصحاب المصلحة المتعددين

لإجراء مناقشات صريحة عن سُبل تفعيل سلاسل القيمة الإقليمية في القارة. وركّز على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة في قطاعات الثروة الحيوانية والمجمعات الصناعية الزراعية والمستحضرات الصيدلانية في جميع أنحاء أفريقيا.

10 - وقد أفضت الدورة السابعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك الاجتماع السنوي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، عن موضوع "المضيّ قُدُماً في تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مُفضية إلى التحوُّل"، إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ضرورة مواصلة التحلي بالدرجة العالية نفسها من الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق والإمساك بزمام تنفيذه كما كان الحال فيما يتعلق بالتصديق عليه. كما حدّدت إجراءات استراتيجية لتسريع تنفيذ الاتفاق.

11 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنسيق أنشطة الفريق الأفريقي العامل الرفيع المستوى المعنيّ بالهيكل المالي العالمي والذي أُنشيء لوضع مقترحات للإصلاح المالي العالمي وإعلاء صوت أفريقيا في المحافل العالمية. وناقش الفريق العامل المواضيع التالية في سلسلة من الاجتماعات: الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، وخطة جديدة لصندوق النقد الدولي للتنمية الخضراء، وخطة جديدة للنفاذ إلى الأسواق، ومبادرة بريتون وودز بعد مرور 80 عاماً. كما نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريراً بعنوان *صندوق النقد الدولي ومستقبل الهيكل المالي العالمي* (*The IMF and the Future of the Global Financial Architecture*)، الذي يحدّد خطة جديدة للصندوق للنهوض بمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وتشمل المقترحات الرئيسية إنشاء شبكة عالمية للأمان المالي، وهيكل عالمي جديد للديون، وزيادة الموارد للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وتجديد التركيز على التنمية الخضراء والنفاذ إلى الأسواق، وإعادة تقويم صندوق النقد الدولي بما يتناسب مع القرن الحادي والعشرين.

12 - وعملت اللجنة على نطاق واسع للمُضي قُدُماً في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز تيسير التجارة والتصنيع. وفي عام 2024، قدّمت المساعدةَ التقنية لأكثر من اثني عشر بلداً في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وطوّرت أدواتٍ لدعم سلاسل القيمة الإقليمية ويسرّت المفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية. كما قدّمت اللجنة دوراتٍ تدريبية للمفاوضين التجاريين، ودعمت الشركات في فهم الفرص التجارية السانحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأسهمت في تدابير الاستدامة من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجيات التجارية الوطنية.

13 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في مواءمة أُطر سياساتها الصناعية الوطنية مع الاستراتيجيات الصناعية الإقليمية. وفي عام 2024، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حكومتَيْ ليسوتو وزامبيا في صَوْغ سياساتهما الصناعية الوطنية وتنفيذها لتعزيز التصنيع وتحسين القدرة التنافسية وتعميق النمو الاقتصادي من خلال التحول الهيكلي. وأسهمت أيضا في جهود التصنيع التي تبذلها حكومة موريشيوس، حيث قدّمت دعماً تقنياً لإنشاء بوابة للمعلومات التجارية عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تستضيفها وكالة موريشيوس للطاقة المتجددة.

14 - ونظّمت اللجنة حلقةَ عمل إقليمية في زمبابوي عن المعادن الحرجة للانتقال الطاقي والفرص السانحة فيما يتعلق بالطاقة النظيفة وإزالة الكربون والتصنيع. وشُجّع أصحاب المصلحة المشاركون في حلقة العمل على استكشاف فرص الأخذ بنهج إقليمي لاستغلال هذه المعادن من خلال تهيئة بيئة سياساتية داعمة وتعزيز القيمة

المضافة ونمو سلسلة القيمة للمركبات الكهربائية. كما استكشفت حلقة العمل كيف يمكن للتوصيات والمقترحات الواردة في الاستراتيجية الأفريقية للمعادن الخضراء والرؤية الأفريقية للتعدين وغيرها من رؤى التعدين دون الإقليمية أن ترسّخ تنمية قطاع المعادن الحرجة.

15 - وللمناطق الاقتصادية الخاصة أهميةٌ حاسمة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا، فهي تجذب الاستثمار وتعزز التصنيع وتخلق فرص العمل مع التشجيع على تنويع الصادرات والتكامل الإقليمي. ويعتمد نجاحها على السياسات المُحكمة وتطوير البنية التحتية والروابط المحلية القوية لضمان تحقيق نمو مستدام وشامل. وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاثة بلدان[1] في تقييم سلاسل القيمة للجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة وتعزيز الشراكات. وعلى هامش الاجتماع السنوي للمناطق الاقتصادية الأفريقية الخاصة لعام 2024، مُنحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جائزة لمساهمتها في تعزيز المكانة الاستراتيجية لهذه المناطق كمحفز للتصنيع الشامل والمستدام في القارة.

16 - ودعمت اللجنة الدولَ الأعضاء في تسريع تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني لتفعيل الميزنة المراعية لنهج العائد الديمقراطي. وعززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القدرات الوطنية فيما يتعلق بهذه الميزنة من خلال جهود الدعوة المحددة الأهداف مع واضعي السياسات الرئيسيين، ووفرت تدريباً لبناء القدرات لأكثر من 400 من المسؤولين الوطنيين في تطبيق الاقتصاد الديمغرافي وأدوات التخطيط. وقد أدى ذلك إلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بالعائد الديموغرافي في وثائق برمجة ميزانية عام 2025 في بوركينا فاسو وتوغو والنيجر.

17 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبع دول أعضاء[2] في تعزيز قدراتها في مجال التخطيط القائم على الأدلة من خلال اعتماد مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة الخاصة باللجنة، والتي تساعد في رقمنة ومواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع الالتزامات العالمية. كما قدّمت اللجنة توقعات الاقتصاد الكلي لغامبيا وغانا وناميبيا. واستخدمت غانا نموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنتاج توقعات اقتصادية أسهمت في عملية وضع السياسات في لجنة تخطيط التنمية الوطنية. ووفّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التدريب على نمذجة الاقتصاد الكلي في تحسين مهارات مسؤولين من إثيوبيا وأوغندا وغامبيا وغانا. كما وفّرت سلسلةً من الدورات التدريبية عن منهجيات التقدير الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالضرائب والجريمة، بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة.

18 - وشملت تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بالقدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ دعماً سياساتياً للاقتصادَيْن الأخضر والأزرق، وأُطر الإدارة المستدامة للموارد، ومساعدة الدول الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها المناخية بموجب الاتفاقات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت مبادراتٌ لبناء القدرات لتعزيز التمثيل الأفريقي في مفاوضات المناخ، وتحسين استراتيجيات أسواق الكربون الوطنية وتعزيز أُطر تحديد الهوية الرقمية لأغراض الحوكمة الشاملة.

19 - في عام 2024، قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً في إعداد سجلات الكربون للجنة الدول الجزرية الأفريقية المعنيّة بالمناخ وللجنة المناخ لدول منطقة الساحل. كما دعمت وضع خطة عمل أنتيغوا وبربودا العشرية للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان متجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، التي

(1) غابون، والكاميرون، والكونغو.

(2) أنغولا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، وكابو فيردي، وموزامبيق.

اعتمدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر الدولي الرابع المعنيّ بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في أيار/مايو 2024، والتي حلّت محلّ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

20 - وينصُّ اتفاق باريس على إجراء تقييم عالمي كلّ خمس سنوات لتقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق الأهداف المناخية وتوجيه مسار الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً. وفي عام 2024، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقتَي عمل وطنيتين لأصحاب المصلحة في زمبابوي وليبيريا. وقد جمعت حلقتا العمل أكثر من 30 مشاركاً من القطاعات الرئيسية المتأثرة بالمناخ، بما في ذلك الزراعة والطاقة والمياه والنقل، لتقييم المساهمات الحالية المحدَّدة وطنياً في ضوء التقييم العالمي ودعم صوغ النسخة 3,0 من المساهمات المحدَّدة وطنياً بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية.

21 - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بتعزيز دور أفريقيا في المفاوضات المناخية والخبرة التقنية. وفي عام 2024، أجرَت دورةً تدريبية افتراضية لما عدده 187 مفاوضاً في مجال المناخ من أكثر من 30 بلداً أفريقياً، لتلبية حاجة القارة إلى ممثلين بارعين. ولدعم النساء في مجال الصحافة المناخية، قامت اللجنة بتدريب قرابة 200 من الممارِسات في مجال الإعلام لتعزيز مهاراتهن في مجال التغطية المناخية.

22 - وعملت اللجنة عل تحديث دراستها المتعلقة بالخسائر والأضرار، وعرضت نتائج أولية في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وتتضمن الدراسة مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر وأدواتٍ لإدماج الخسائر والأضرار في المساهمات المحدَّدة وطنياً. وفي مجال بناء القدرات المتعلقة بسوق الكربون، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في شراكة مع الفريق الأفريقي للمفاوضين، بتدريب جهات التنسيق المعنيّة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وأعدّت موجزاتٍ سياساتية بشأن المادة 6 من الاتفاقية.

23 - وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً لأعضائها لتعزيز بيئة سياسات قطاع الطاقة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع. وسنَّت حكومة كينيا اللوائح المتعلقة بالطاقة (سوق الكهرباء والإمداد السائب والوصول المفتوح) لعام 2024، في حين استُهلّ استعراضٌ للوائح التي تنظم سوق الكهرباء في مدغشقر. وعلى مستوى القارة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، المجتمعون في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، المنعقدة في أديس أبابا في شباط/فبراير 2024، إطاراً تنظيمياً قارياً لجذب استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. ويهدف هذا الإطار، الذي وُضع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية لإنشاء آليات تنظيمية فعّالة بهدف تعبئة استثمارات إضافية في قطاع الطاقة.

24 - وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تحسين القدرة المؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التمويل والاستثمار في البنية التحتية. ونظّمت أربع حلقات عمل لبناء القدرات في أوغندا والكاميرون وملاوي وزامبيا ركّزت على تعزيز الخبرات في مجال هيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإدارة المشتريات والعقود، فضلاً عن الأُطر القانونية والتنظيمية لتوجيه تنفيذ هذه الشراكات ومساعدة البلدان من الناحية التقنية في وضع خرائط طريق لتحقيق ثمار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلاوةً على ذلك، وبالتعاون مع المرفق الأفريقي للدعم القانوني وبنك التنمية الأفريقي، شاركت اللجنة في تنظيم المنتدى الأول للوحدات الأفريقية المعنيّة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، في أيلول/سبتمبر 2024. وقد جمعت

الدورة الافتتاحية للمنتدى رؤساء هذه الوحدات من جميع أنحاء القارة، إلى جانب خبراء رفيعي المستوى في هذا المضمار والشركاء الإنمائيين، لتيسير الحوار بشأن إدماج مبادئ القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ في مشاريع البنية التحتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع. وسيُعقد هذا المنتدى سنوياً بهدف تعزيز القدرات المؤسسية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا.

25 - ولدعم تنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن سياسة أفريقية جديدة للنقل الجوي، أعدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن تحرير النقل الجوي ليُسترشد بها في القرارات السياساتية التي يتخذها أعضاؤها. ونظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها أمانة هيئة رصد قرار ياموسوكرو، حلقة دراسية شبكية لتحديد مدى مواءمة الدول لاتفاقات الخطوط الجوية الثنائية الخاصة بها مع قرار ياموسوكرو. وكشفت مراجعة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشملت 12 دولة من دول السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي[3] عن امتثال فعلي بنسبة 70 في المائة فقط لمؤشرات الأداء الرئيسية الحرجة وحاجة العديد من الدول إلى مراجعة اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية بسبب عدم الامتثال لمؤشر الأداء الرئيسي 2 بشأن النفاذ إلى الأسواق.

26 - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الاجتماع الخامس عشر لهيئة رصد قرار ياموسوكرو في كينيا، والذي أدّى إلى إنشاء المجلس الإداري لآلية تسوية المنازعات الخاصة بقرار ياموسوكرو/سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، ورصد أمانة آلية تسوية المنازعات.

27 - وأدّى عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية وتعزيز النمو الشامل. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من البلدان في وضع أطر للسياسات الاجتماعية تهدف إلى الحد من عدم المساواة وتعزيز القدرة على الصمود، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب.

28 - وكجزء من استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاما، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خمسة بلدان[4] في تقييم الآليات المؤسسية اللازمة لتعزيز السياسة المالية المراعية للمنظور الجنساني. وقدّمت دعماً تقنياً إلى 42 عضواً من أعضائها لاستعراض حالة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان والمنهاج وتقديم تقارير عنها. وأعدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقرير الاستعراض الإقليمي لأفريقيا المعنون *"حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاماً (بيجين + 30)"*، حيث سلّطت الضوء على التقدم المحرز في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإجراءات ذات الأولوية لضمان التعجيل بتنفيذ الإعلان والمنهاج. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، نظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، الاستعراض الإقليمي الأفريقي لمدى تنفيذ إعلان ومنهاج العمل بعد مرور 30 عاماً في إثيوبيا، واعتمدت موقفاً أفريقياً مشتركاً فيما يتعلق باستعراض الإعلان ومنهاج العمل بعد مرور ثلاثين عاماً، وهو الموقف الذي عُرض على لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والستين، في عام 2025.

(3) إثيوبيا، وأنغولا، وبنن، وتوغو، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وكابو فيردي، والكاميرون، وناميبيا، ونيجيريا.

(4) إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا.

ثالثاً – تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف – البيانات والإحصاءات

29 – دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعضاءَها في تعزيز القدرات في مجال إدارة ونشر بيانات أهداف التنمية المستدامة، حيث انتهت سبعة بلدان[5] من وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل منصاتها الوطنية المفتوحة الخاصة بتلك الأهداف. ولتعزيز مواءمة المعايير الإحصائية في أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع التاسع للجنة الإحصائية لأفريقيا الذي ضم ممثلين من 49 دولة عضوا في اللجنة، و 11 كياناً من منظومة الأمم المتحدة، و 6 دول لها مركز مراقِب في الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو الهيئات الحكومية الدولية. وفي الاجتماع المذكور، أجرى الممثلون تقييماً للمبادرات العالمية الجارية في مجال التنمية الإحصائية وحددوا سبل تعميم المنهجيات الناشئة الرامية لتعزيز القدرات الإحصائية.

30 – وبالتعاون مع شركاء، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً لفريق خبراء ضمّ 154 خبيراً في مجال التعداد من 35 بلداً أفريقياً لاستعراض جولة التعدادات لعام 2020 والتحضير لجولة عام 2030 منها. وشهد عام 2024 نهاية جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020، حيث التزمت البلدان الأفريقية بإجراء تعداد واحد على أقلّ تقدير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2015 بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020، وكذلك الانتقال إلى النظم الرقمية لزيادة موثوقية بيانات التعداد ووتيرة نشرها. واستعرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالة جولة عام 2020 لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا ووجدت أن 39 بلداً فقط أجرت هذه التعدادات، مقابل العدد المتوقع وهو 50 بلداً أفريقيا.

31 – وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، دعماً تنسيقياً للمبادرات القارية الرامية إلى التعجيل بتحقيق الغاية 9 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ودعمت البلدانَ في استعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ نُظم البرنامج. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ البرنامج، فإن أفريقيا ما تزال متعثرة من حيث اكتمال التسجيل. ولتعزيز التعلم فيما بين البلدان، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً إرشادياً بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في خمسة بلدان[6] ذات تغطية منخفضة في مجال التسجيل المدني واكتمال البيانات. كما قدّمت المساعدة التقنية لتعزيز القدرات والإرشادات الوطنية بشأن التنفيذ الفعّال لأُطر التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

32 – وللمعلومات الجغرافية المكانية أهميةٌ بالغة للتنمية الوطنية، فهي توفر بيانات ذات مرجعية جغرافية لوضع سياسات قائمة على الأدلة. ولتعزيز رؤية موحدة للبيانات الجغرافية المكانية في أفريقيا، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لأفريقيا، التي تهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من موارد المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في عمليات صنع القرار لأغراض التنمية المستدامة. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع العاشر للجنة الإقليمية في إثيوبيا، حيث ضم الاجتماع 80 مشاركاً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة، وكذلك لتبادل الدروس المستفادة بشأن تطوير البيانات الجغرافية المكانية في أفريقيا.

(5) إثيوبيا، وأوغندا، وزمبابوي، والسنغال، والكاميرون، وكينيا، والمغرب.

(6) بوركينا فاسو، وبوروندي، وجنوب السودان، وغانا، وليسوتو.

وقدّمت اللجنة دعماً تقنياً لما عدده 21 بلداً أفريقياً في تطوير البنية التحتية للبيانات المكانية وأُطر المعلومات الجغرافية المكانية المتكاملة. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز نحو وضع أطر عمل جغرافية مكانية على المستوى القُطري كان بطيئاً، فقد أفيدَ عن تقدم ملحوظ في بلدان مثل الكاميرون، التي وضعت خطة عملها على المستوى القُطري وبدأت عملية تطوير مركز البيانات الخاص بها.

33 - ولتحسين وضوح البيانات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أربعة بلدان[7] في دمج السلع والخدمات المتداولة دولياً في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة.

34 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم في سان تومي وبرينسيبي ووزارة الاقتصاد فيها وغيرهما، مبادرة استحداث حساب السياحة الفرعي لهذا البلد. وتهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة البلد على إنتاج بيانات سياحية عالية الجودة والمساهمة في قياس المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتدريب 23 خبيراً من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني على منهجية الحساب الفرعي للسياحة. كما قيّمت حالة تطور إحصاءات السياحة في البلد وراجعت تنفيذ سياسته السياحية وخطته الرئيسية في هذا المجال. وكشف التقييم عن وجود ثغرات في القدرة الإحصائية والحاجة إلى إجراء مسوحات سياحية إضافية لسد الثغرات الحرجة في استحداث الحساب.

باء - الشؤون المالية

35 - تواجه البلدان الأفريقية تحدياتٍ في الوفاء بالتزامات خدمة ديونها، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان العالمية وتزايُد الاعتماد على التمويل المحلي. ويشكّل الارتفاع الملحوظ في مستويات الديون المحلية خطراً على النمو الاقتصادي، حيث تزاحم الائتمان المقدَّم للقطاع الخاص. وبالتالي فإنّ الإدارة الفعّالة للديون المحلية لها أهمية بالغة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والنمو. وفي هذا السياق، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادئ توجيهية بشأن إعادة هيكلة الديون المحلية وأُطر إدارة ديون المؤسسات المملوكة للدولة. وقد استند إعداد وثائق السياسات هذه إلى حلقات عمل نُظمت بشأن هذه المواضيع لفائدة مسؤولين حكوميين من إثيوبيا وجزر القمر وجنوب أفريقيا وزامبيا وسيراليون وغانا والكاميرون ونيجيريا. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حكومة زامبيا في تنقيحها لاستراتيجيتها للمتأخرات المحلية للفترة 2024-2029.

36 - وعززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قدرة مسؤولي الضرائب على إنشاء هياكل لمكافحة التهرب من دفع الضريبة والتدفقات المالية غير المشروعة، وحلّ النزاعات الضريبية وتحسين إدارة الضرائب. وفي مصر، نظّمت حلقةَ عمل للمسؤولين عن الضرائب بشأن التهرب من دفع الضريبة وأثره على عمليات التدقيق الضريبي، مما حسّن فهمهم للتطورات الجديدة في مبادئ المعايير الدولية للإبلاغ المالي وقدرتهم على تحليل الممارسات غير القانونية وكشفها بكفاءة. وفي أوغندا، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتدريب المسؤولين في مجال تحويل الأرباح، وزوّدت واضعي السياسات في ذلك البلد بخيارات سياساتية قائمة على الأدلة لمعالجة مسألة تحويل الأرباح، وهي خيارات بالغة الأهمية لفهم التسرب الضريبي وتعزيز تحصيل الضرائب. كما وفّرت دورة تدريبية حول قياس المؤشر 4-1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة باستخدام منهجية الأمم المتحدة.

(7) السنغال، والكاميرون، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

37 - وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ترسيخ منظومة مالية دينامية وقادرة على الصمود ومستدامة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وبالتعاون مع شركة فرونت كلير (Frontclear) وبنك بوتسوانا، أجرَت تشخيصاً لسوق المال وحدّدت القيود القانونية التي تحُول دون تطوير سوق المال في بوتسوانا. ومن شأن معالجة مثل هذه القيود أن تعزز بقدر أكبر الاستقرار المالي وكفاءة السوق. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أجرَت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع فرونت كلير، دراسة جدوى عن إمكانية إنشاء مرفق ضمان ائتماني لسوق المال. وكشفت الدراسة عن إمكانية إنشاء مرفق ضمان ائتماني لدعم سوق اتفاقات إعادة الشراء. بيد أنها أبرزت أيضاً حاجة هذا البلد إلى إجراء إصلاحات لمعالجة الثغرات في الإطار القانوني والتنظيمي.

جيم - التجارة

38 - على الرغم من إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي، فإن ثمة تحديات ماثلة تعوق تنفيذها، وتشمل على سبيل المثال الفوارق الاقتصادية والعجز في البنية التحتية والحواجز التنظيمية ومحدودية الوعي التجاري. وقد واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء في تحليل ومعالجة العوائق التي تحول دون تعزيز التعاون الاقتصادي في جميع أنحاء أفريقيا. كما اقترحت استراتيجيات عملية يمكن أن تسهل التنفيذ الناجح للمنطقة. وفي عام 2024، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمراً افتتاحياً عن استراتيجيات هذا التنفيذ، بالتعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أنشأ مجتمعاً للتعلم من الأقران وحدد مجالات استراتيجية عالية التأثير للعمل على سبيل الأولوية من قبل الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية.

39 - وبالتعاون مع الأونكتاد وحكومة الدانمرك، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 10 دول أعضاء[8] في اعتماد استراتيجيات التجارة المستدامة، وأدرجت 14 مرفقاً للاقتصاد الأخضر في استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطوير أدوات لتنفيذ المنطقة، بما في ذلك معايير الاستدامة وقاعدة بيانات قارية للمنسوجات.

40 - وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً للكاميرون لتنفيذ ترتيبات التجارة الموجهة واعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى جانب تقديم المشورة في مجال السياسات لتعظيم الفوائد المتأتية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوةً على ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعضاءَها في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية من خلال بناء قدرات صانعي السياسات واللجان الوطنية المعنية ببروتوكولات المنطقة وتعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وعقدت دوراتٍ تدريبية في بوجومبورا وكيغالي للجان الوطنية ولأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في بوروندي ورواندا، على التوالي، بهدف تعزيز فهمهم لبروتوكولات المنطقة. وعلاوةً على ذلك، قدّمت تدريباً افتراضياً على المفاوضات التجارية، ونظمت دورة توعية للدبلوماسيين في أديس أبابا عن المنطقة المذكورة ومعاهدة أبوجا، ونظّمت حلقة عمل لبناء القدرات لشركات التصدير السنغالية الصغيرة والمتوسطة الحجم عن قواعد المنشأ المعمول بها في المنطقة.

(8) بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق.

دال - بناء القدرات

41 - أدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع لها، دوراً حيوياً في جهود بناء القدرات في جميع أنحاء القارة. ومن خلال برامج التدريب المحددة الأهداف، عزز المعهد قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال التخطيط الاقتصادي وإدارة المالية العامة والتنمية المستدامة. وفي عام 2024، نظم المعهد 34 نشاطاً تدريبياً عزز قدرات 892 4 من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك 498 1 من النساء من 46 بلداً. ونُظّمت الدورات التدريبية حول أربعة محاور ركزت على تنمية الاقتصاد الكلي والتخطيط والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وعلاوةً على ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في بناء القدرات المتعلقة بإنشاء اقتصادات أكثر شمولاً ومرونة. وقامت بتدريب 203 مشاركين (34 منهم من الإناث) في مجال الاستشراف الاستراتيجي والنمذجة لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في التخطيط في حالات انعدام اليقين.

42 - ومن أجل بناء القدرات التي تدمج الحماية الاجتماعية في التخطيط الإنمائي والتحليل الاقتصادي، أعدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورةً تدريبية عن الحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية في أفريقيا، تهدف إلى تزويد المسؤولين وصناع القرار من المستويين المتوسط والعالي بفهم شامل للحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية في أفريقيا، بما في ذلك تصميم السياسات والبرامج ذات الصلة وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. كما نظّمت ندوةً عبر الإنترنت عن فقر الأطفال والحماية الاجتماعية بالتعاون مع التحالف العالمي للقضاء على فقر الأطفال، تناولت استراتيجيات لتصميم برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم الكرامة وتقلل من الوصم وتعزز البيئات التي يمكن للأطفال والأُسر أن تزدهر فيها.

43 - ووفرت اللجنة بناءَ القدرات الإقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق، مما أدى إلى زيادة الوعي بإمكانيات المنطقة فيما يتعلق بالموارد المحيطية والمائية المستدامة. وعقدت حلقة دراسية شبكية عن التحول إلى اقتصاد أزرق قادر على التكيف مع المناخ، اجتذبت أكثر من 100 مشارك، بما في ذلك مسؤولون حكوميون وممثلون من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من 45 بلداً، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا، فضلاً عن الشركاء الإنمائيين. وقد استُعين بالتوصياتُ الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية في توجيه أعمال الدورة الثالثة المشتركة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا، والتي أسفرت عن اعتماد دعوة لوضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأزرق.

هاء - العلم والتكنولوجيا والابتكار

44 - يمكن للتحول الرقمي أن يدفع عجلة النمو ويخلق فرص عمل ويعالج القضايا البيئية، ولكن محدودية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا وانخفاض مستوى المعرفة الرقمية أمور تعوق إحراز تقدّم. وفي هذا السياق، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في تنفيذ برامج القدرات الرقمية وتعزيز مراكز الامتياز لديها. وفي إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، قدّم برنامج التوسع الأفريقي لأولمبياد الروبوت العالمي تدريباً على الروبوتات والابتكار لما عدده 889 طالباً و 24 معلماً في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024. وتُعدُّ هذه المبادرة جزءاً من الشراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة غوغل، حيث طور المشاركون من خلالها ما يقرب من 50 حلاً روبوتياً يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، مما يعزز روافد من الشباب المبتكرين الماهرين.

45 - وفي بوتسوانا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استخدام تكنولوجيات الزراعة الذكية في تربية صغار الحيوانات لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّت لوحة متابعة أداء لحكومة ذلك البلد لمساعدتها على تتبُّع التزامات السياسة الخارجية. كما يسّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع مسودة استراتيجية وطنية للهوية الرقمية ومسودة استراتيجية التحول الرقمي في غامبيا. وفي سيراليون، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير منصة رقمية منسقة، بما يضمن الرقابة الوطنية وبناء القدرات. ويهدف النظام إلى تبسيط إدارة البيانات وتحسين نتائج التعلم.

46 - ولتعزيز الأمن السيبراني، قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدريباً متخصصاً للمسؤولين القضائيين ومسؤولي إنفاذ القانون في الكونغو. وقد زود البرنامج المشاركين بمهارات لتحديد التهديدات السيبرانية والتعامل مع الأدلة الرقمية وتعقب مجرمي الفضاء السيبراني، مما يعزز الأمن الرقمي الوطني.

47 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في صَوْغ سياسات لاعتماد تكنولوجيات رقمية جديدة وناشئة. وقد أحرزت إثيوبيا، على وجه الخصوص، تقدماً كبيراً في برنامجها الوطني لتحديد الهوية، وذلك بإصدار إعلان حماية البيانات الشخصية في عام 2024. ويتضمن الإعلان، الذي أُعِدَّ من خلال مشاورات مكثفة، مبادئ مثل المعالجة الآمنة للبيانات والموافقة المستنيرة لضمان وجود منظومات رقمية موثوقة وشاملة. وإذ تم بالفعل تسجيل أكثر من 10 ملايين شخص، فإن هذا الإطار القانوني يحمي البيانات الشخصية مع تعزيز التحول الرقمي في ذلك البلد ومواءمته مع معايير حوكمة البيانات العالمية. وقد أدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوراً أساسياً في ضمان توافق تطوير البرنامج الوطني لتحديد الهوية مع أفضل الممارسات الدولية، مع التركيز بشكل خاص على حماية البيانات والخصوصية.

48 - كما دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجهود المبذولة لرقمنة أنظمة النقل وتطوير نظام إدارة ممرات النقل الإقليمية الأفريقية، بما يتماشى مع الإعلان السياسي المعنون "الاستعداد لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعنيّ بأهداف التنمية المستدامة"، وهو ما سيمكّن أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من رصد الوصلات المهمة للممر الشمالي والممر الأوسط وممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا.

رابعاً - تسليط الضوء على النهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

49 - لقد انقضت ستّ سنوات تقريباً منذ دخول الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في عام 2019. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، كان الاتفاق قد نال 48 تصديقاً. وهناك إرادة سياسية واضحة بين البلدان لتنفيذ الاتفاق، كما يتضح من الجداول المؤقتة البالغ عددها 46 جدولا مؤقتا للتنازلات الجمركية التي اعتُمدت لتسهيل التجارة في السلع[9]. وعلاوةً على ذلك، هناك 22 جدولاً من الالتزامات المحددة

(9) أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقرير الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. متاح على الرابط التالي: https://archives.au.int/handle/123456789/10779?show=full.

التي تغطي خمسة قطاعات ذات أولوية – وهي الأعمال التجارية والاتصالات والخدمات المالية والسياحة والنقل – سارية المفعول حالياً، بينما تستمر المفاوضات بشأن 26 عرضاً[10].

50 – وعلى الرغم من التصديق الواسع النطاق، كان التقدم في التنفيذ بطيئاً. وبالتالي، من الضروري تسريع تنفيذ الاتفاق. ولئن كان التصديق هو الخطوة الأولى، فإنه ينبغي أن يُستكمل باستراتيجية تنفيذ وطنية لتحقيق الاستفادة المثلى من الاتفاق. وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم أعضاءَها والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال وضع استراتيجيات لتنفيذ الاتفاق. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024، كان 37 بلداً قد وضعَ استراتيجية تنفيذ وطنية[11]، وكانت 8 بلدان في طور القيام بذلك[12]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية قد وضعت استراتيجيةً للمنطقة، وكان اتحاد المغرب العربي بصدد صَوْغ استراتيجية من هذا القبيل، وكانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصدد وضع خطة للتنسيق.

51 – وإدراكاً منها لأهمية التنفيذ الناجح للاتفاق، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعطاء الأولوية للقضايا ذات الصلة في مركز فكرها ووظائفها المتعلقة بعقد الاجتماعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت اللجنة عن إصدار منشورها الرئيسي المعنون *"التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2025"* الذي ركّز على النهوض بتنفيذ الاتفاق من خلال إجراءات استراتيجية تحويلية.

خامسا – الاستفادة من التعاون والشراكات داخل الأقاليم وفيما بينها من أجل التنمية المستدامة

52 – بالتعاون مع اتحاد الشباب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى تشاورياً للشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل في أديس أبابا في نيسان/أبريل 2024. وقد عُقد المنتدى بهدف إعلاء أصوات الشباب الأفريقي لضمان مراعاة مصالح الشباب في نتائج مؤتمر القمة. وجمعَ المنتدى بين ممثلي الشباب من منظمات المجتمع المدني والمجالس الشبابية الوطنية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى الشباب المؤثرين. وتبنّى المشاركون موقفاً مشتركاً نصَّ عليه إعلان الشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل، تناولوا فيه خمسة مجالات مواضيعية هي: التنمية المستدامة وتمويل التنمية؛ والسلام والأمن الدوليان؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي؛ والشباب والأجيال المقبلة وإحداث تحوّل في الحوكمة العالمية.

53 – وقُدم إعلان الشباب الأفريقي في الاجتماع الجانبي للشباب الأفريقي في مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2024. وعُقد الاجتماع الجانبي عن موضوع "عالمنا،

(10) أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقرير الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023 ("التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"): شباط/فبراير 2023 إلى شباط/فبراير 2024. متاح على الرابط التالي: https://archives.au.int/handle/123456789/10529?show=full.

(11) إسواتيني، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

(12) إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، وليسوتو، والمغرب.

مستقبلنا: الشباب الأفريقي ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل"، وشارك في تنظيمه أعضاءُ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحت قيادة ملاوي وبدعم من نيجيريا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد الشباب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي. واعتمد المشاركون وثيقة ختامية حددوا فيها سلسلة من التوصيات ودعوة إلى العمل. وأُنشئت فرقة عمل، برئاسة اللجنة الفنية المتخصصة المعنيّة بالشباب والثقافة والرياضة التابعة للاتحاد الأفريقي، لوضع خريطة طريق شاملة لمشاركة الشباب في تنفيذ الوثيقة الختامية في الدول الأفريقية.

54 - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها عضواً في الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، حواراً في أديس أبابا في نيسان/أبريل 2024 عن أسواق الكربون والتنمية. وقدّم الحوارُ، الذي حضره المديرون الإقليميون للأمم المتحدة والمنسقون المقيمون وغيرهم من أصحاب المصلحة المهمين، رؤىً مهمة عن إمكانات أسواق الكربون والقيود التي تواجهها، لا سيما في أفريقيا. وشملت النتائج الرئيسية التوصل إلى موقف مشترك بشأن تحسين أسواق الكربون لتوليد الإيرادات وبشأن العمل المناخي والتمويل. وأوصى المشاركون في الحوار بأن تعمل الدول على مواءمة ضرائب الكربون مع الأهداف الوطنية، وتعزيز الأطر القانونية، وتشجيع الشراكات العالمية، والنهوض بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي أعقاب الحوار، قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية لموزامبيق لتيسير وضع استراتيجية وطنية لسوق الكربون.

55 - ومن خلال المنصة التعاونية الإقليمية لأفريقيا، يسّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحوار وسعت إلى بناء الثقة مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهو ما ساعد في تمهيد الطريق لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وحكومات هذه الدول الأعضاء الثلاث. وبدعم من مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، صاغت النيجر مذكرة مفاهيمية بشأن تنفيذ البرامج التحويلية المشتركة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومجموعة من المبادئ التوجيهية. ويجري إعداد مذكرات مفاهيمية مماثلة من قبل حكومَتَي بوركينا فاسو ومالي. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ برامج متكاملة مشتركة في عام 2025، على النحو الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة والدول الثلاث المعنيّة.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكثر من 40 اتفاقاً مع طائفة واسعة من الشركاء. وشملت تلك الاتفاقات اتفاقا مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم تنفيذ الاتفاق المنشئ للمنطقة المذكورة؛ واتفاقا مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنفيذ برنامج العمل المشترك للفترة 2024-2028؛ واتفاقا مع جماعة شرق أفريقيا بشأن تقديم المساعدة التقنية لإجراء التحقق من النتائج المرتبطة بالصرف؛ واتفاقا مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي بشأن تقليل مخاطر الاستثمار في أفريقيا بهدف تحفيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ واتفاقا مع الصندوق الأخضر للمناخ بشأن تعزيز القدرات المؤسسية للجنة المناخ في الدول الجزرية الأفريقية؛ واتفاقا مع مؤسسة المناخ الأفريقية بشأن تعزيز تحالف الديون المستدامة؛ واتفاقا مع مؤسسة غيتس بشأن تعزيز الحيّز المالي في الدول الأعضاء.

57 - وتولّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورَ منسق اللجان الإقليمية على أساس التناوب لعام 2025، بدعم من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وواصل المكتب الاضطلاع بدور رئيسي في مواءمة عمل اللجان مع الأطر العالمية وأولويات الأمم المتحدة. ويسّر إدماجَ المنظورات الإقليمية في مداولات الأمم المتحدة، وتنسيق المدخلات المشتركة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة وتعزيز الروابط على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقام المكتب بتعزيز المواقف الإقليمية المشتركة والتعلم فيما بين الأقاليم من خلال عقد اجتماعات منتظمة للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، فضلاً عن المشاركة على مستوى النواب والأفرقة العاملة

المواضيعية وتبادل المعلومات التقنية. كما قام بدور حلقة وصل رئيسية مع أصحاب المصلحة في نيويورك، حيث قام بالتواصل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتأكيد أهمية الرؤى الإقليمية في تشكيل المبادرات والقرارات العالمية.

سادساً - الاستنتاجات

58 - أدّت مجموعة متتالية من الأزمات إلى انتكاسات في النمو الاقتصادي والآفاق الاقتصادية في أفريقيا. والتغلب على هذه التحديات يتطلب من البلدان الأفريقية تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات وصَوْغ استراتيجيات تحويلية لأغراض الانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الوقت العصيب، تلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بخدمة الدول الأعضاء، ودعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين لتحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وستستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من وظائفها في مجال الفكر والبحث وعقد الاجتماعات والتعاون التقني وتنمية القدرات من أجل توفير مجموعات من الحلول الاستراتيجية والقابلة للتنفيذ لتسريع النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي الكلي، والنهوض بالتكامل الإقليمي، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

59 - وستعمل اللجنة على تعميق تدخلاتها في إطار مجالات التركيز الاستراتيجية الخمسة وموضوعيها الشاملين. وستواصل تقديم الدعم لأعضائها في إدارة الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد المحلية وتحرير رأس المال الخاص. كما ستواصل الدعوة إلى إصلاح هيكل الديون العالمي وإعادة تشكيل المؤسسات المالية الدولية. وستعمل كذلك على تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبالتالي تعزيز التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، سيتم توجيه دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نحو تأمين تمويل عادل للمناخ وزيادة الاستثمار في العمل المناخي لتعزيز القدرة الوطنية على الصمود وتشجيع الاقتصاد الدائري وتسخير إمكانات الاقتصادين الأخضر والأزرق والقضاء على الفقر. وستعمل اللجنة على توسيع نطاق دورها في قيادة التحول الرقمي، وتمتين نظم البيانات والإحصاء، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع. وستواصل كذلك إشراكَ مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في التدريب والتعلم من الأقران بشأن المواضيع ذات الصلة من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

60 - وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والاستفادة من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، كما ستقيم شراكاتٍ جديدة لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063.